

زيادة باء الجر في كلام العرب والنحو العربي

أ.م.د. أحمد هاشم أحمد السامرائي

جامعة تكريت . كلية التربية / سامراء . قسم اللغة العربية

المقدمة

تعدُّ حروف الجر من الألفاظ المهمة التي أخذت حيزًا واسعًا في كلام العرب ، فضلاً عن أنها واحدة من أربعة ألقاب وضعها النحويون للإعراب^(١) ، ولهذه الأهمية نجد العرب يتصرفون في استعمالها ما لا يتصرفون في غيرها ، حتى نرى هذا التصرف واضحاً في مسألة التناوب والتضمين^(٢) ، والزيادة ، وغيرها .

لما كانت لهذه الحروف هذه الأهمية عقدت العزم على دراسة ما استطعت دراسته من أبوابها ومسائلها ، فكان لي موضوع (زيادة باء الجر) ، لأمرين :

١ . لم تكن نظرة النحويين إلى الزيادة واحدة ، فقد تباينت آراؤهم فيها ، حتى إننا لنلمس هذا الاختلاف في توجيههم للشواهد النحوية التي رأوا فيها الزيادة .

٢ . كيف نتعامل مع الزيادة ، بعد أن وجدنا مجموعة من الشواهد القرآنية تنطبق عليها هذه الزيادة ، وهذا ما يتنافى واستحالة وسم اللفظ القرآني بالزائد .

حاول ابن عصفور تحديد مقياس الزيادة بحسب ما ورد في كلام العرب ، فوجد أنها تقسم على قسمين :

١ . القياسية ، وذلك كالزيادة في خبر (ما) ، و (ليس) ، وفاعل (كفى) ومفعولها ، وفاعل فعل التعجب وغيرها .

٢ . ضرورة لا يقاس عليها ، وهي ما سوى القياسية ، كقوله ﷺ : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُمُ الْجَبَلُ قَدِيرٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصِيبَهُمْ آيَاتُنَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ ﴾^(٣) .

لم يتفق النحويون على مصطلح واحد دال على هذا الموضوع ، فأول ورود له كان مصطلح (الصلة) ، فقد ورد عن مقاتل بن سليمان البلخي هذا المصطلح في قوله ﷺ : ﴿ يَغْفِرُ

لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٤) ، ووافق فيه جماعة من الكوفيين^(٥) ، حتى وجدت من يسوغ استعمال هذا

المصطلح ، ولاسيما في القرآن الكريم تأديباً وتورعاً من أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله ﷺ^(٦) .

زيادة الباء

يعدُّ حرف (الباء) من حروف التي اختصت بالجر ، فلم يرد في غيره ، وذلك كقولك :
(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) ، وله معانٍ^(٧) واستعمالات مختلفة ، ومن استعماله (الزيادة) .

تزداد الباء في مواضع كثيرة ، إلا أن هذه الزيادة تأتي لمعنى التوكيد ، كما دخلت (ما)

في قوله ﷺ : ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْ لَهُمْ ﴾^(٨) ، و (إن) في قول فروة بن مسيك المرادي^(٩) :

وَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنَا وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا^(١٠)

والمواضع هي :

المبتدأ

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل سيبويه من ذلك قولك : (بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ)
أي : حَسْبُكَ قَوْلُ السُّوءِ^(١١) ، ومنه قول الأشعر الرقبان الأسيدي^(١٢) :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضَرٌّ

فالباء في قوله : (بِحَسْبِكَ) زائدة ، وقد ردَّ ابن مالك هذه الزيادة ، وجعلها في الخبر
وليست في المبتدأ ، فـ (قَوْلُ السُّوءِ) مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفة ، و (حَسْبُ) الخبر^(١٣) .

لا يمكن اعتماد زيادة الباء في كل موضع وردت مع (حَسْبُكَ) ، إلا إذا كان (حَسْبُكَ)
((بمعنى : المحسب ، لعدم الاحتياج إليه ، فإن أول بإبقائه على أصل معناه لا يكون زائدة ،
للاحتياج إليها في التصحيح ، أي : موصوف بحسبك درهم))^(١٤) .

ومن مواضع زيادة الباء في المبتدأ قوله ﷺ : ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾^(١٥) ، وبه قال سيبويه^(١٦)
ووافق فيه الأخفش^(١٧) ، وجعل قوله : (أَيُّكُمْ) متعلق باستقرار محذوف يخبر به عن (مَفْتُون) .
وقيل : هي في هذا الموضع للظرفية ، والتقدير : في أي طائفة منكم المفتون^(١٨) ، فتكون حينئذٍ
غير زائدة .

ومن مواضع زيادتها أيضاً قولك : (نَاهِيكَ بِزَيْدٍ) ، فقد ((قال الدنوشري : من المبتدأ
المقرون بالحرف الزائد قولهم : (نَاهِيكَ بِزَيْدٍ) ، فـ (زَيْدٌ) مبتدأ مؤخر ، و (نَاهِيكَ) خبر
مقدم ، والمعنى : إن زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية))^(١٩) .

ومن أمثلة الزيادة في هذا الموضع قوله ﷺ : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)^(٢٠) ،
فـ (الصَّوْمُ) مبتدأ مؤخر ، و (عَلَيْهِ) خبر مقدم^(٢١) .

وتزداد الباء أيضاً بعد (كَأَنَّ) المكفوفة ، وذلك كقولك : (كَأَنَّكَ بِالشِّتَاءِ مُقْبِلٌ) ، و (كَأَنَّكَ
بِالْفَرَجِ آتٍ) ، و (كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ) ، وقول الحريري^(٢٢) :

كَأَنِّي بِكَ تَتَحَطُّ إِلَى الْجَهْدِ وَتَتَغَطُّ

((قال ابن عصفور : (الكاف ، والياء) في (كَأَنَّكَ) و(كَأَنِّي) زائدتان كافتان لـ (كَأَنَّ) عن العمل ، كما تكفها (مَا) والباء زائدة في المبتدأ))⁽²³⁾ .

وتزاد الباء في المبتدأ المسبوق بـ (إِذَا) المفاجئة ، من ذلك قولهم : (خَرَجْتُ فَإِذَا بِمُحَمَّدٍ)⁽²⁴⁾ .

ردَّ الدكتور فاضل صالح السامرائي هذه الزيادة ، فليس ((دخولها كخروجها ، فهناك فرق بين قولك : (خَرَجْتُ فَإِذَا بِمُحَمَّدٍ) وقولك : (خَرَجْتُ فَإِذَا مُحَمَّدٌ) ، وقولك : (خَرَجْتُ وَإِذَا بِأَخِيكَ يَرْكُضُ) و(خَرَجْتُ وَإِذَا أَخُوكَ يَرْكُضُ) . فإنَّ أصل الجملة الأولى فيما أرى : خَرَجْتُ وَإِذَا أَنَا بِمُحَمَّدٍ ، وَخَرَجْتُ وَإِذَا أَنَا بِأَخِيكَ يَرْكُضُ ، فهي ليست زائدة ، والخبر محذوف ، وتقدير الكلام : وَإِذَا أَنَا أَبْصُرُ بِمُحَمَّدٍ أَوْ بِأَخِيكَ ، أَوْ أَفَاجَأُ بِهِ ، أَوْ مُلْتَقٍ بِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وتقول : (خَرَجْتُ وَإِذَا بِدَوِيٍّ عَظِيمٍ) تقدير الكلام : وَإِذَا أَنَا بِدَوِيٍّ ، والخبر محذوف ، وتقديره : وَإِذَا أَنَا أَفَاجَأُ بِدَوِيٍّ ، أَوْ مُحَسِّ بِدَوِيٍّ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ))⁽²⁵⁾ .

وتزاد الباء في المبتدأ المسبوق بـ (كَيْفِ) الاستفهامية ، من ذلك قولك : (كَيْفَ بِكَ إِذَا كَانَ كَذَا ؟) أي : كيف أنت⁽²⁶⁾ .

لم يكن القول بهذه الزيادة خالياً من الشك ، فقولك : (كَيْفَ بِكَ إِذَا نَجَحَ الطُّلَّابُ وَأَنْتَ رَاسِبٌ) فتقدير ((الكلام : كَيْفَ تَبْصُرُ بِنَفْسِكَ ؟ وَكَيْفَ تَحْسُ بِنَفْسِكَ ؟ وَكَيْفَ تَشْعُرُ بِنَفْسِكَ ؟ وَكَيْفَ يَبْلُغُ بِكَ الْأَمْرُ ؟ وما إلى ذلك من معان ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : (كَيْفَ بِكَ ؟) وتسكت حتى تذكر أمراً بعده ، في حين تقول : (كَيْفَ أَنْتَ ؟) وتسكت ، فالمعنى مختلف ، وهي ليست زائدة))⁽²⁷⁾ .

وبعد هذه المواضع التي زيدت فيها الباء مع المبتدأ ، فقد أهمل ابن جني ذكرها ، لعدم علمه بها وقت ذكر مواضع زيادة الباء ، وهو ما صرح به بعد الزيادة في (حَسْبُكَ) في قوله : ((ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة))⁽²⁸⁾ .

اسم (كَأَنَّ)

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل أبو علي الفارسي من ذلك قولك : (كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ) ، و(كَأَنَّكَ بِالْفَرَجِ آتٍ) ، و(كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ) ، فالكاف في (كَأَنَّكَ) حرف خطاب ، والياء حرف جر زائد داخل على اسم (كَأَنَّ)⁽²⁹⁾ ، وَرَدَّ الرُّضِيُّ هَذَا التَّأْوِيلَ ، وَفَضَّلَ أَنْ تَكُونَ (كَأَنَّ) مع ما اتصل بها على أصلها ، والتقدير : كَأَنَّكَ تَبْصُرُ بِالدُّنْيَا ، أي :

تشاهدها ، كقوله ﷺ : ﴿فَبَصُرَتْ بِرَبِّهِ عَنْ جُنْبٍ﴾⁽³⁰⁾ ، والجملة بعد المجرور في محل نصب حال⁽³¹⁾ .

وجعل من هذه الزيادة قول الحريري⁽³²⁾ :

كَأَنِّي بِكَ تَتَحَطُّ إِلَى الْجَهْدِ وَتَتَغَطُّ⁽³³⁾

والذي يبدو لي أن الزيادة في هذا الموضع مردودة ، لأن الباء في قوله (كَأَنِّي) اسم (كَأَنَّ) ، وليس الكاف في قوله : (بِكَ) اسمها ، إلا على رأي ابن عصفور المذكور سابقاً .

اسم (ليت)

تزداد الباء في هذا الموضع ، من ذلك قول الحطيئة⁽³⁴⁾ :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانٍ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِمِّ

ف (الباء) زائدة ، والوجه فليت أنه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شبهها في نصبها ورفعها بالفعل ، والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء ، قال ﷺ : ﴿أَلَرَبِّعَمَ بَانَ اللَّهُ يَرَى﴾⁽³⁵⁾ ، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾⁽³⁶⁾ .

اسم (ليس)

تزداد الباء في هذا الموضع ، من ذلك قراءة من قرأ قوله ﷺ : ﴿لَيْسَ إِلَهًا أَنْ تُؤَلُّوا

وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾⁽³⁷⁾ : (البرِّ بَانَ) بنصب (البرِّ) ، إذ جعله الزمخشري خبراً مقدماً⁽³⁸⁾ ، وعدّه ابن هشام من الغريب⁽³⁹⁾ .

الخبر

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل الأخفش من ذلك قوله ﷺ : ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا﴾⁽⁴⁰⁾ ، والتقدير : جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا⁽⁴¹⁾ ، وقد قاس على هذا الموضع جواز زيادتها في قولك : (زَيْدٌ بِقَائِمٍ)⁽⁴²⁾ ، وقيل : استدل على هذه الزيادة بقوله ﷺ : ﴿وَحَزَبُوا سَيِّئَةَ سَيِّئَةٍ مِثْلَهَا﴾⁽⁴³⁾ ، وأجاز ابن السراج زيادتها في قولك : (حَسْبُكَ بِزَيْدٍ) ، أي : حَسْبُكَ زَيْدٌ⁽⁴⁴⁾ .

استحسن ابن جني تخريج الأخفش وقياسه على آية أخرى ، وجعله مذهباً حسناً ، إلا أنه وضع تأويلين آخرين لردّ هذه الزيادة ، وهما :

((أحدهما : أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر ، فكأنه قال : (جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ كَاتِنٌ مِثْلَهَا) ، كما تقول : (إِنَّمَا أَنَا بِكَ) ، أي : إِنِّي كَاتِنٌ مَوْجُودٌ بِكَ ، إِذَا صَغُرَتْ نَفْسُكَ لَهُ ... فتخبر عن المبتدأ بالظرف الذي فعل ذلك المصدر يتناوله
والوجه الآخر : أن تكون الباء في (مِثْلَهَا) متعلقة بنفس الجزاء ، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء وخبره محذوف ، كأنه قال : جَزَاءٌ سَيِّئَةٌ بِمِثْلِهَا كَاتِنٌ أَوْ وَاقِعٌ))⁽⁴⁵⁾ .
وذهب ابن هشام إلى أن الزيادة في هذا الموضع موجب سماعي ، لا يجوز القياس عليه⁽⁴⁶⁾ .

ومن أمثلة هذه الزيادة أيضاً قول الحماسي عبدة بن ربعة⁽⁴⁷⁾ :

فَلَا تَطْمَعُ أُنْبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

أي : وَمَنْعُكَهَا شَيْءٌ يُسْتَطَاعُ ، وقيل : بل المعنى : وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ مَا يُسْتَطَاعُ ، فلا تكون حينئذ زائدة⁽⁴⁸⁾ .

خبر (ما) و (ليس)

تزداد الباء في هذين الموضعين ، قال سيبويه : ((وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد ، وذلك قولك : (مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ) ، و (لَسْتُ بِذَاهِبٍ) ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفى الانطلاق والذهاب))⁽⁴⁹⁾ ، ووافق فيه غيره⁽⁵⁰⁾ .

حاول سيبويه تحديد (ما) التي تزداد في خبرها الباء ، فجعلها تزداد في الحجازية والتميمية ، فقال : ((ومثل ذلك : (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يَعْبَأُ بِهِ) ، من قبل أن (بِشَيْءٍ) في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و (بِشَيْءٍ) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب))⁽⁵¹⁾ ، وقد رد ابن السراج⁽⁵²⁾ وأبو علي الفارسي زيادتها في خبر (ما) التميمية⁽⁵³⁾ .

حاول النحويون تعليل هذه الزيادة ، فذهب البصريون إلى أنه ((يجوز أن لا يسمع المخاطب (ما) ، فيتوهم أن الكلام موجب ، فبالباء يفهم أنه نفي))⁽⁵⁴⁾ ، وذهب الكوفيون إلى غير هذا التعليل ، فقالوا : ((إنما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين ، يريدون أن الذي يرتفع بعدها إنما ارتفاعه على المبتدأ والخبر ، والباء لا تقع في خبر المبتدأ ، فلا يقال : (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ) ، وأنت تريد : قائمٌ ، كما لا تقول : (زَيْدٌ بِقَائِمٍ) ، وإنما استعمل الباء من ينصب الخبر))⁽⁵⁵⁾ ، أو أنها تقابل لا التوكيد في (إن)⁽⁵⁶⁾ ، ورد ابن يعيش تعليل الكوفيين الأول بأنه ((فاسد ، لأن الإعراب يفصل بينهما))⁽⁵⁷⁾ .

ونسب إلى البصريين والكسائي جواز زيادتها في هذا الموضع إذا فصل بينها وبين خبرها
بـ (كان) ، كقولك : (مَا زَيْدٌ كَانَ بِقَائِمٍ) ، ومنعه الفراء (58) .

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى القول : ((إن كلا التعليلين يؤدي إلى التوكيد ،
فالأول ظاهر ، وعلى قول البصريين تقول : لماذا أراد العربي أن يرفع إرادة الإثبات في هذه
الجملة دون (59) غيرها مما لم يذكر فيه الباء ؟ لماذا لا يريد العربي أن يرفع توهم إرادة الإثبات
في نحو قولهم : (لَيْسَ أَحْوَكَ حَاضِرًا) ، ويريد أن يرفع هذا التوهم في قولهم : (لَيْسَ أَحْوَكَ
بِحَاضِرٍ) ؟ لماذا يريد العربي أن يعرف المخاطب أن هذا نفي ، وأنه إذا كان ساهياً ينبهه على
ذلك في آخر الكلام ، لو لم يرد أن يؤكد له النفي ، وأن النفي ههنا له قيمته ؟ فمآل تعليل
البصريين يعود إلى التوكيد ، كما صرح به الكوفيون)) (60) .

وأنا أوافق الدكتور فاضل السامرائي فيما ذهب إليه ، وأزيد عليه أن في تعليل البصريين
نظراً ، فإذا كان ذكرها لتلافي التوهم الحادث عند المخاطب لكان ورودها قليلاً ، لأننا لا نتوقع أن
السامع دائم التوهم ، وحتى لو كان كذلك لما جاز حذفها ، فضلاً عن ذلك لو كان كما ذهبوا إليه ،
لامتتع ورودها في القرآن الكريم ، الذي أنزل على سيدنا محمد ﷺ الذي لا يسهو ولا يتوهم ، أما
ما ذهب إليه الكوفيون من مقابلتها بلام التوكيد ففيه نظر أيضاً ، لأننا نعلم أن لام التوكيد لا تستقر
بمكان ، فقد تدخل على اسم (إِنَّ) كقولك : (إِنَّ لَزَيْدًا قَائِمٌ) ، وهذا غير موجود في الباء ، فلا
يجوز لك أن تقول : (مَا بَزَيْدٍ قَائِمٌ أَوْ قَائِمًا) .

نلاحظ مما سبق أن جمهور النحويين متفقون على هذه الزيادة ، ولكن هناك سؤالان هما :
ما حكم الزيادة إذا تقدم خبر (ما) على اسمها ؟ وما حكمها إذا زيدت بعدها (إن) ؟
أجاز الفراء زيادة الباء إذا تقدم الخبر على المبتدأ ، كقولك : (مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ) ، وقد منعها
البصريون (61) .

وذهب أبو حيان إلى جواز الزيادة بعد (مَا) المكفوفة بـ (إِنَّ) ، كقول المتنخل
الهدلي (62) :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَّانٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَّاهُ

أي : ما إن أبو مالك وانياً (63) .

خبر (لا) النافية

تزداد الباء في هذا الموضع قليلاً ، قال ابن هشام : ((وتزداد الباء ... وبقلّة في خبر (لا)
... كقوله :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ((64) .

خبر (لا) النافية للجنس

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن السراج من ذلك قولك : (لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ نَارٌ) ، فقال : ((ويجوز أن تكون هذه (الباء) دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خبر (ما ، وليس) فتكون زائدة ، كأنك قلت : (لا خَيْرَ خَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ) و (لا شَرَّ شَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ))) (65) واشترط لهذه الزيادة أن لا تكون الباء للطرفية ، ووافقه فيه أبو علي الفارسي (66) .

خبر (إن) وأخواتها

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن مالك من ذلك قول امرئ القيس (67) :

فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا
فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجْرَبِ

أي : فإنك المجرب (68) ، واشترط الرضي لهذه الزيادة مجيئها ((بعد باب (رأيت)

منفياً ، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُنَّ

بِقَدِيرٍ ﴾ (69) (((70) ، وبه قال غيره (71) ، وعدّها ابن هشام من النادر (72) .

لم يقتصر القول بهذه الزيادة على ما سبق ، فقد أجاز أبو حيان زيادة الباء في خبر (لبت) ، مستدلاً بقول الفرزدق (73) :

تَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ
أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمِ (74)

وقد عدّ ابن هشام هذه الزيادة من النادر (75) .

وذهب ابن جني في أحد قوليه إلى زيادة الباء في خبر (لكن) ، لشبهه بالفاعل ، مستدلاً على ذلك بقول الشاعر (76) :

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ
وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

أي : لكن أجراً لو فعلته هيئ (77) ، ووافقه فيه : أبو حيان (78) ، وعدّها ابن هشام من

النادر (79) .

ردّ ابن جني هذه الزيادة ، وأجاز ((أن يكون معناه : وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَهُ بِشَيْءٍ هَيِّنٍ ، أي : أنت تصلين إلى الأجر بشيء هين ، كقولك : (وَجُوبُ الشُّكْرِ بِالْبِرِّ الْهَيِّنِ))) (80) .

خبر الفعل الناسخ المنفي

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن الناظم من ذلك قول الشنفرى الأزدي (81) :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
أي : لم أكن أعجلهم⁽⁸²⁾ ، وأطلق أبو حيان هذه الزيادة ، وجعلها مع كل فعل ناسخ⁽⁸³⁾ ،
وعدها ابن هشام من القليل⁽⁸⁴⁾ الذي أجازها بعد (ظَنَّ) وأخواتها المنفية ، مستنداً بقول دريد
بن الصمة⁽⁸⁵⁾ :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَدٍ⁽⁸⁶⁾

خبر الاستفهام بـ (هل)

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل الرضي زيادتها مقتصرة على الاستفهام بـ (هل)
من دون غيرها من أدوات الاستفهام ، وذلك كقولك : (هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ)⁽⁸⁷⁾ ، وإليه ذهب أبو حيان
مستنداً بقول الفرزدق :

تَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

أي : هل أخو عيش لذيز دائم⁽⁸⁸⁾ ، ووافقه فيه ابن هشام⁽⁸⁹⁾ .

لا يمكن الاعتماد على زيادة الباء في كل موضع ورد فيه الاستفهام بـ (هل) ، ((فإن
أول (بِقَائِمٍ) بالمصدر كما في (قُمْتُهُ قَائِمًا) لا يكون زائدة ، لعدم صحته إلا بها ، أي : هل زَيْدٌ
مَوْصُوفٌ بِقِيَامٍ))⁽⁹⁰⁾ .

فاعل (كفى)

تزداد الباء في هذا الموضع كثيراً ، حتى جعلها ابن هشام غالبية⁽⁹¹⁾ ، فتكون مع
((كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ، ليخرج ما كان بمعنى : الوقاية ، فإنها تقبل التاء نحو :
(كَفَتْ هُنْدُ ابْنَهَا) ، أي : وقته ، ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ
الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾⁽⁹²⁾))⁽⁹³⁾ ، سواء دخلت على الظاهر أم المضمرة ، فقد ذهب سيبويه إلى أن
الباء في قوله ﷻ : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽⁹⁴⁾ زائدة ، ومثله قولك : (كَفَى بِكَ فَارِسًا) ، أي : كفيت
فارساً⁽⁹⁵⁾ ، والدليل على زيادتها قول عبد بني الحساس⁽⁹⁶⁾ :

عُمَيْرَةٌ وَدَّخُ إِِنْ تَجَهَّرْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

ووافقه فيه ابن السراج⁽⁹⁷⁾ في أحد قوليه ، وأجاز ((وجهاً آخر ، وهو أن يكون فاعله
ضمير المصدر المفهوم من (كفى) ، أي : كفى هو ، أي : الاكتفاء ، وردَّ بأن الباء على هذا
ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير ، والمصدر لا يعمل مضمراً))⁽⁹⁸⁾ .

فاعل فعل التعجب

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعلها ابن هشام واجبة⁽⁹⁹⁾ ، وذلك كقولك : (أَكْرِمَ بِهِ رَجُلًا) .

قاس سيبويه هذه الزيادة على الزيادة في فاعل (كَفَى)⁽¹⁰⁰⁾ ، ووافقه فيه ابن السراج⁽¹⁰¹⁾ ، وغيره⁽¹⁰²⁾ ، وذهب الفراء في أحد قوليه⁽¹⁰³⁾ والزجاج إلى أن الزيادة ليست في الفاعل ، وإنما في المفعول ، وفاعل فعل التعجب ضمير المخاطب⁽¹⁰⁴⁾ ، ووافقهم ابن السكيت في هذا الرأي ، إلا أنه ((جعل الفاعل ضمير الحسن ، كأنه قال : أَحْسَنَ يَا حُسْنُ بَزِيدٍ ، أَي : دُمِّ بِهِ))⁽¹⁰⁵⁾ .

يشترط في هذه الزيادة أن يكون أصل قولك : (أَحْسَنَ بَزِيدٍ) : ((أَحْسَنَ زَيْدٌ ، بمعنى : صَارَ ذَا حُسْنٍ ، ثم غَيَّرَتْ صِيغَةَ الْخَبَرِ إِلَى الْطَلْبِ ، وَزِيدَتْ الْبَاءُ إِصْلَاحًا لِلْفِعْلِ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : إِنَّهُ⁽¹⁰⁶⁾ أَمْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَإِنْ فِيهِ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ مُسْتَتْرًا ، فَ (الْبَاءُ) مَعْدِيَّةٌ مِثْلَهَا فِي (أَمْرٍ بَزِيدٍ))⁽¹⁰⁷⁾ .

ومما جرى مجرى فعل التعجب ، الفعل (حُبَّ) ، فقد أجاز الجرجاني زيادة الباء مع هذا الفعل ، مستدلًا بقول الأخطل⁽¹⁰⁸⁾ :

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

فقال : ((فأصل هذا : و (حَبَّيْتُ مَقْتُولَةً) ، على أن يكون مثل : (كَرِمَ رَجُلًا زَيْدٌ) في كونه (فَعَلَّ) يفيد التعجب والمدح ، ثم زيدت الباء كما قالوا : (كَفَى بِاللَّهِ) ، والأصل : كَفَى اللَّهُ ، ليدل على التعجب ويؤكداه))⁽¹⁰⁹⁾ ، وبه قال ابن الحاجب⁽¹¹⁰⁾ وابن الناظم⁽¹¹¹⁾ وابن هشام⁽¹¹²⁾ .

المفعول به

تزداد في هذا الموضع ، فمن ذلك قوله ﷺ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾⁽¹¹³⁾ ، وقوله ﷺ : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِمِنْعِ النَّخْلَةِ ﴾⁽¹¹⁴⁾ ، قال الزمخشري : ((الباء في ﴿ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ مزيدة ، مثلها في (أعطى بيده للمنقاد) ، والمعنى : لا تَقْبِضُوا التَّهْلُكَةَ أَيْدِيكُمْ ، أَي : لَا تَجْعَلُوهَا آخِذَةً بِأَيْدِيكُمْ مَالِكَةً لَكُمْ))⁽¹¹⁵⁾ .

لم يقتصر التأويل على ما ذكره الزمخشري ، فقد قيل : وقد يكون التقدير : وَلَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ ، أو أن نجعل ﴿ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ بمعنى : بأنفسكم⁽¹¹⁶⁾ .

ومن هذه الزيادة أيضاً قوله ﷺ : ﴿ وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغِ

لَيْلًا كَلِينًا ﴾ (117) ، أي : تَنْبُتُ الذَّهْنَ ، وقول عنتره (118) :

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرُضِيِّنِ فَأَصْبَحْتُ زوراءَ تَنْفِرُ عَن حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أي : شَرِبْتُ مَاءَ الدُّحْرُضِيِّنِ ، قال ابن جني : ((وهذا عند حُدَّاقِ أصحابنا على غير وجه الزيادة ، وإنما تأويله عندهم — والله أعلم — : تنبت ما تنبته والدهن فيها ، كما تقول : (خَرَجَ زَيْدٌ بِبَيْتَيْهِ) ، أي : وثيابه عليه ، و(رَكِبَ الأَمِيرُ بِسَيْفِهِ) ، أي : وسيفه معه ، وكما أنشد الأَصمعي (119) :

وَمُسْتَنَّةٌ كَاسْتِنَانِ الخَرُو فِ قَدْ قَطَعَ الحَبْلَ بِالمِرْوَدِ

أي : قطع الحبل ومروده فيه ... وكذلك قوله : (شَرِبْتُ مَاءَ الدُّحْرُضِيِّنِ) ، إنما الباء في معنى (في) ، كما تقول : (شَرِبْتُ بِالبَصْرَةِ والكُوفَةِ) ، أي : في البَصْرَةِ والكُوفَةِ ، أي : شَرِبْتُ وَهِيَ بِمَاءِ الدُّحْرُضِيِّنِ ، كما تقول : (وَرَدْنَا صَدَاءَ) و(وَافِينَا شَجَا) و(نَزَلْنَا بِوَأَقِصَةِ) (((120) .

الواضح من كلام ابن جني أن الباء في هذين الموضعين للظرفية ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الباء في بيت عنتره تختلف عن الباء في بيت أبي ذؤيب (121) :

شَرِبْنَا بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَنْيَجُ

فالباء في هذا الموضع للتبعية عند جماعة من النحويين (122) ، إلا أن ابن جني أقر بزيادتها ، والمعنى : شَرِبْنَا مَاءَ البَحْرِ ، والعدول عنه تعسف (123) .

وقد تزداد الباء في مفعول (كَفَى) ، من ذلك قول كعب بن مالك (124) :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أي : كفانا فضلاً (125) ، وقد عدّه المازني من الشاذ ، لأن الباء لا تزداد مع الفعل (كَفَى) إلا مع الفاعل (126) ، ومنه أيضاً قول جثامة بن قيس (127) :

إِذَا لَاقَيْتَ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا

وقد خرَّجه المازني على المقلوب ، فالمعنى : كَفَى بِقَوْمٍ خَبِيرًا صَاحِبِهِمْ ، فموضع الباء في (القَوْمِ) ، وهم الفاعلون في المعنى ، ولكنه جعله في الصاحب (128) .

ومما ورد في هذا الموضع من الزيادة قول النابغة الجعدي (129) :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَرْبَابُ الفَلَجِ

نَضْرِبُ بِالبَيْضِ وَنَرْجُو بِالفَرَجِ

أي : نَرْجُو الفَرَجَ (130) .

وتزاد أيضاً في مفعول الأفعال : (عِلْمَ) ، و (عَرِفَ) ، و (جَهَلَ) ، و (سَمِعَ) ، و (تَيَقَّنَ) ، و (أَحَسَّ) قياساً ، كقولك : (سَمِعْتُ بَزِيدَ) ، و (عَرَفْتُ بِهِ) ، و (جَهَلْتُ بِهِ) ، وقوله ﷺ : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (131) ، وغيرها (132) .

لم يحصل الاتفاق على هذه الزيادة ، فقد فرّق الخطيب الاسكافي بين قوله ﷺ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (133) ، وقوله ﷺ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (134) ، وهذا الفرق يوجب اختصاص اللفظ الذي جاء له ، فمعنى الكلام بلا باء : إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَيُّ الْمَأْمُورِينَ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ أَزِيدٌ أَمْ عَمْرُو؟ وهو ما يوضحه ما تقدم الآية ، فقد قال ﷺ : ﴿ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (135) ، أي : إِنْ تَطَّعَ الْكُفَّارَ يَضِلُّوكَ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ ، أما معنى الكلام بالباء : الله أعلم بأحوال من ضل ، كيف كان ابتداء ضلاله ؟ وما يكون من مآله أصرّ على باطله أم يرجع عنه إلى حقه ؟ (136) .

حاول الدكتور فاضل السامرائي التفريق بين معنى الأمثلة التي ترد فيها الباء مقارنة مع غيرها التي لم ترد فيها الباء ، فقال : ((والصواب أن هناك فرقاً بين قولك : (عِلْمَتُهُ) ، و (عِلِمْتُ بِهِ) ، فقولك : (عِلِمْتُهُ) معنى : علمت الأمر نفسه ، أما (عِلِمْتُ بِهِ) فالمعنى : علمت بحاله ، فقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (137) لا يطابق (أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَرَى) ، فمعنى الثانية : ألم يعلم رؤية الله ، ومعنى الأولى : ألم يعلم بهذا الأمر ؟ ألم يُخْبِرْ بِهِ ؟ ألم يَسْمَعْ بِهَذَا الْأَمْرِ سَمَاعَ عِلْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ)) (138) .

الحال المنفية

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن مالك من ذلك قول القحيف العقيلي (139) :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

أي : فما رجعت خائبة ركاب ، وقول الشاعر (140) :

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَرْوُودٍ وَلَا وَكِلٍ

أي : فما انبعثت مزوداً (141) ، وبه قال الرضي (142) ، ورد أبو حيان هذه الزيادة ، ((وخرج البيهقي على أن التقدير : بِحَاجَةِ خَائِبَةٍ ، أَوْ : بِشَخْصِ مَرْوُودٍ ، أَي : مَدْعُورٍ)) (143) ،

وذهب ابن هشام إلى أن تخريج أبي حيان واضح ((في البيت الأول دون (144) الثاني ، لأن صفات الذم إذا نُفِيت على سبيل المبالغة لم ينتفِ أصلها)) (145) .

النفس والعين

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن مالك من ذلك قولك : (جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ) ، و(رَأَيْتُ عَمْرًا بَعَيْنِهِ) (146) ، وبه قال المرادي (147) .

حاول الدكتور فاضل السامرائي ردّ هذه الزيادة من خلال التفريق بين المثالين ، ((فقولك : (أَقْبَلَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ) معناه : أنه هو الذي جاء وليس غيره ، وأما قولك : (أَقْبَلَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ) فهو — وإن كان فيه الدلالة على أنه هو الذي جاء — يحمل معنى آخر ، وهو أنه لم ينبأ أحدًا عنه ، وقد كان متوقعًا أن ينبأ عنه أحد غلمانه مثلاً ، ففيه معنى الاهتمام والتعظيم ... ونستعمل معها في العامية تعبيرات أخرى تحمل الدلالة نفسها ، فنقول مثلاً : (لَا أَفْعَلُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِرَجْلِهِ) ، وفيها كلها معنى الاهتمام ، وأحسبها في الفصيحة كذلك)) (148) .

دخول (عن) عليه

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن جني من ذلك قول الأسود بن يعفر النهشلي (149) :

فَأَصْبَحَنْ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا
وَعَدَّهُ غَرِيبًا فِي مَوْضِعِهِ (150) .

الدالة على التبعية

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن جني من ذلك قول أبي ذؤيب (151) :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَنْجِيحُ
أي : شَرِبْنَ مَاءَ الْبَحْرِ ، حتى ذهب إلى أنه الظاهر ، والعدول عنه تعسف (152) ، وجعل الثعالبي مثله قول عنتر (153) :

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفَرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ (154)

وذهب غير واحد إلى هذا الرأي (155) مستدلين في ذلك بقوله ﷺ : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ

اللَّهِ ﴾ (156) ، وقوله ﷺ : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (157) .



قبل (أَنْ)

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل أبو حيان من ذلك قولك : (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ)⁽¹⁵⁸⁾ ، وقد ردّه ابن هشام بأنه ((وهم فالحش لأن حروف الجر — زائدة كانت أو غير زائدة — لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله))⁽¹⁵⁹⁾ .

الفعل المتعدي

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل أبو علي الفارسي وغيره من ذلك قوله ﷺ : ﴿ أَلَمْ يَأْتِ الْبَاءَ بِأَنْ قَرَأْتُ السُّورَةَ ﴾⁽¹⁶⁰⁾ ، لقوله ﷺ : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾⁽¹⁶¹⁾ ، وقولك : (قَرَأْتُ بِالسُّورَةِ) ، لقولك : (قَرَأْتُ السُّورَةَ) ، وقيل : تكثر في مفعول (عَرَفَ) وشبهه ، وتقل في فعل ذي مفعولين ، كقول حسان بن ثابت⁽¹⁶²⁾ :

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَشْفِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامٍ

فجرَّ المفعول الأول (بَارِدِ) بالباء الزائدة⁽¹⁶³⁾ .

الفعل اللازم المبني للمعلوم

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل أبو بكر الزبيدي من ذلك قولك : (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ نَفْسَهُ) ، فقولك : (بِالرَّجُلِ) مجرور بالباء الزائدة ، و(نَفْسَهُ) صفة⁽¹⁶⁴⁾ ، وقولك : (حَدَّثْتُ بِالْخَبْرِ عَنِ أَبِيكَ) ، فقولك : (بِالْخَبْرِ) مجرور بالباء الزائدة⁽¹⁶⁵⁾ .

والذي يبدو لي في رأي الزبيدي أنه يفهم مصطلح الزيادة على غير ما اعتاد عليه النحويون ، وإلا فلا يعقل أنه يجعل الباء مع الفعل (مَرَّ) زائداً .

الفعل اللازم المبني للمجهول

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد جعل ابن السراج من ذلك قولك : (سِيرَ بَزِيدٍ قَافِيمٌ قَوْلِكَ : (بَزِيدٍ)) (مقام الفاعل ، فيكون موضعه رفعاً ، ولا يمنع حرف الجر من ذلك ، كما قال : (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ))⁽¹⁶⁶⁾ .

الظرف المنفي بـ (مَا ، وَلَا)

تزداد الباء في هذا الموضع ، وقد نسبت هذه الزيادة إلى البصريين ، وذلك كقولك : (مَا هَذَا الْمَكَانُ بِمَكَانٍ شَرًّا وَلَا هَذَا الْيَوْمُ بِيَوْمٍ حُزْنٍ) ، وأجاز بعضهم الزيادة في قولك : (مَا زَيْدٌ بِحَيْثُ تُحِبُّ)⁽¹⁶⁷⁾ .



اسم الفعل

تزداد الباء في هذا الموضع ، من ذلك قوله ﷺ: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) (168)،
فـ (((عَلَيْهِ) اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه ، و (الصَّوْمِ) مفعول به ، و (الباء) زائدة في
المفعول)) (169) .

وقد ردَّ هذا التأويل بأن ((إغراء الغائب شاذ ، فإن (عليه) إذا كان اسم فعل يكون نائباً
عن (لِيَلْزَمَ) والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس ، وهما : لام الأمر
والفعل)) (170) .

الهوامش وقائمة المصادر

- (١) وضع النحويون للإعراب أربعة ألقاب ، وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .
- (٢) انمازت حروف الجر من غيرها من الحروف في العربية بهذه المسألة ، فراح فيها النحويون مذاهب مختلفة ، للتفصيل في هذه المسألة ينظر رسالتي : تطور دراسة الجر بالحرف والإضافة من كتاب سيبويه إلى ابن هشام الأنصاري - رسالة ماجستير - جامعة صدام للعلوم الإسلامية - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- (٣) سورة الأحقاف ٣٣ .
- (٤) سورة نوح ٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر في القرآن الكريم - أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي (١٥٠ هـ) - تحقيق ودراسة : الدكتور عبد الله محمود شحاته - مطبعة دار الكتب - مصر - ١٩٧٥ م ١٩١ .
- (٥) ينظر : معاني القرآن - أبو زكريا الفراء (٢٠٧ هـ) - تحقيق : محمد علي النجار وجماعته - مطابع سهل العرب - القاهرة ١ / ٢٢٤ .
- (٦) ينظر : كاشف القناع والنقاب بإزالة شبهة عن وجه قواعد الإعراب - محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي - مطبعة أحمد ساقى بك - استانبول - ١٣٢٨ هـ - ١٩٠٨ م ٩٧ ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة - الدكتور : أحمد مكي الأنصاري - المطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٦٤ م ٤٤٢ .
- (٧) خضع هذا الحرف لنظريتي التناوب والتضمين ، اللتين وضعهما نحويو البصرة والكوفة ، ولي في هذا الموضوع بحث سينشر قريباً إن شاء الله
- (٨) سورة آل عمران ١٥٩ .
- (٩) البيت له في : خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٣ / ١٩٨٩ م ، ٤ / ١١٢ ، ١١٥ ، ونسب إلى الكميت في : شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣ هـ) - الطباعة الأميرية - مصر ، ٨ / ١٢٩ .
- (١٠) ينظر : شرح المفصل ٨ / ١٣٨ .
- (١١) ينظر : الكتاب - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠ هـ) - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت - ط ١ / ١٩٦٣ م ، ٢ / ٢٩٣ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الأنصاري (٣٦١ هـ) - تحقيق الدكتور : مازن المبارك - ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - ط ٦ / ١٩٨٥ م ٢١٥ .
- (١٢) البيت له في : المعاني الكبير في أبيات المعاني - عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ / ١٩٨٤ م ، ٢ / ٤٩٦ ، وتذكرة النحاة - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥ هـ) - تحقيق : عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ / ١٩٨٦ م ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ .
- (١٣) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٧ .
- (١٤) حواشي الأطراف على إظهار الأسرار للبركوي - مطبعة الجوائب - استانبول - ١٣٠٢ هـ ٤٦ .
- (١٥) سورة القلم ٦ .

- (16) لم أجد رأيه في كتابه .
- (17) ينظر : معاني الحروف – أبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ) تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي – مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة – ط٢ / ١٩٨٦م ٣٨ .
- (18) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٥ .
- (19) حاشية يس العلمي على شرح التصريح – يس بن زين الدين العلمي الحمصي – دار إحياء الكتب العربية – مصر ١ / ١٥٦ ، مطبوع مع (شرح التصريح) .
- (20) ورد الحديث في : صحيح البخاري المسمى (الجامع الصحيح المختصر) – محمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق : الدكتور مصطفى ديب البغا – دار ابن كثير ، واليمامة – بيروت – ط ٣ / ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م ، ٢ / ٦٧٣ رقم الحديث (١٨٠٦) ، ٥ / ١٩٥٠ رقم الحديث (٤٧٧٨) و (٤٧٧٩) ، وصحيح مسلم – أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ٢ / ١٠١٨ رقم الحديث (١٤٠٠) .
- (21) شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (٩٠٥هـ) – دار إحياء الكتب العربية – مصر ١ / ١٥٦ .
- (22) البيت له في : مقاماته – أبو العباس الشريشي ، ٨٠ .
- (23) مغني اللبيب ١ / ٣٨٢ .
- (24) ينظر : المصدر نفسه ١ / ٢١٥ .
- (25) معاني النحو – الدكتور : فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر – الأردن – ط ١ / ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ٣ / ٢٩ – ٣٠ .
- (26) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٥ .
- (27) معاني النحو ٣ / ٣٠ .
- (28) سر صناعة الإعراب – أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ) – تحقيق الدكتور : حسن هندواوي – دار القلم – دمشق – ط ١ / ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ١ / ١٣٨ .
- (29) ينظر : شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الإستربادي (٦٨٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٥ – ١٩٨٥م ٢ / ٣٤٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٨٢ .
- (30) سورة القصص ١١ .
- (31) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٤٦ .
- (32) سبق تخريجه في مواضع المبتدأ .
- (33) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٤٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٨٢ .
- (34) ديوانه – شرح أبي سعيد السكري – دار صادر – بيروت – ١٩٨١م ، ١٢٢ .
- (35) سورة العلق ١٤ .
- (36) سورة النور ٢٥ ، وينظر : خزانة الأدب ٢ / ١٣٨ .

- (37) سورة البقرة ١٧٧ .
- (38) ينظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل — أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) — اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه : خليل مأمون شيحا — دار المعرفة — بيروت — ط ١٤٢٣/١ هـ — ٢٠٠٢ م ، ١٠٩ .
- (39) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٥ .
- (40) سورة يونس ٢٧ .
- (41) ينظر : معاني الحروف ٣٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٨ ، وشرح المفصل ٨ / ١٣٩ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب — أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (٧٤٥هـ) — تحقيق : الدكتور مصطفى أحمد النماس — مطبعة المدني — مصر — ط ١ / ج : ١٩٨٤ م ، وج ٢ : ١٩٨٧ م ، وج ٣ : ١٩٨٩ م ٢ / ٤٣٢ .
- (42) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٦ .
- (43) سورة الشورى ٤٠ .
- (44) ينظر : الأصول في النحو — أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (٣١٦ هـ) — تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي — مؤسسة الرسالة للطباعة — بيروت — ط ٢ / ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م ١ / ٥٠٣ .
- (45) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٨ — ١٤١ .
- (46) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٦ .
- (47) البيت له في : شرح ديوان الحماسة — أحمد بن محمد المرزوقي — نشر : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر — ط ٢ / ١٩٦٨ م ، ٢١١ .
- (48) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٦ .
- (49) الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، وينظر : لسان العرب — أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (٧١١هـ) — دار صادر بيروت (ليس) ، ومفتاح العلوم — أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (٦٢٦هـ) — تحقيق : الدكتور أكرم عثمان يوسف — دار الرسالة — بغداد — ط ١ / ١٩٨٢ م ٢٦١ — ٢٦٢ .
- (50) ينظر : المقتضب — أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ) — تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة — عالم الكتب — بيروت ٤ / ٤٢٠ — ٤٢١ ، وكتاب الأضداد — أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (٢٥٥هـ) — تحقيق : أوغست هفتر — المطبعة الكاثوليكية بيروت — ١٩١٢ — ضمن كتاب (ثلاثة كتب في الأضداد) ٧٨ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١١٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك — أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (٩٢٧هـ) — تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة — مصر — ط ١ / ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م ١ / ١٢٤ .
- (51) الكتاب ٢ / ٣١٦ ، وينظر : شرح أبيات سيبويه — أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ) — تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني — دار المأمون للتراث — دمشق — وبيروت — ١٩٧٩ م ٢ / ٦٨ .
- (52) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٩٧ .

- (53) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٢٤ .
- (54) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٧ .
- (55) شرح المفصل ٢ / ١١٦ .
- (56) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٧ .
- (57) شرح المفصل ٢ / ١١٦ .
- (58) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٣ .
- (59) كذا في المطبوع ، والصواب (من دون) .
- (60) معاني النحو ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ .
- (61) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٧ .
- (62) البيت له في : ديوان الهذليين - دار القومية للطباعة - مصر - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، ٢ / ٢٩ .
- (63) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٥ .
- (64) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) - تحقيق : عبد المتعال الصعيدي - مطبعة دار العلوم الحديثة - بيروت - ١٤٠٢ - ١٩٨٢م ٥٤ .
- (65) الأصول في النحو ١ / ٤٠٧ .
- (66) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ١١٥ .
- (67) البيت له في : شرح ديوانه - حسن السندوبي - المكتبة التجارية الكبرى - ط ٤ / ١٩٥٩ م ، ٤٢ .
- (68) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ١١٦ .
- (69) سورة الأحقاف ٣٣ .
- (70) شرح الرضي ١ / ٢٦٨ .
- (71) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (٧٦٩هـ) - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - مطابع المختار الإسلامي - القاهرة ١ / ١٢١ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) - دار المعرفة للطباعة - بيروت ١ / ١٢٧ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني - محمد بن علي الصبان (١٢٠٦ هـ) - مطبعة أمير - قم - إيران ط ٢ / ١٣٦٣هـ - ١ / ٢٥٠ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل - الشيخ محمد بن مصطفى الخضري (١٢٨٧هـ) - مطبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١ / ١٢١ .
- (72) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٧٥ ، وأوضح المسالك ٥٤ ، والأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) - دار المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - ط ٢ / ١٣٥٩ هـ - ١٣٦٠هـ ٥٩ / ٢ .
- (73) البيت له في : ديوانه - دار صادر - بيروت ، ٨٦٣ ، وفيه رواية .
- (74) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٦ .

- (75) ينظر : أوضح المسالك ٥٤ .
- (76) قائله مجهول في : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤١ - ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١١٥ - ١١٦ .
- (77) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤١ - ١٤٢ .
- (78) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٥ - ١١٦ .
- (79) ينظر : أوضح المسالك ٤٥ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ٢ / ٥٩ .
- (80) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٢ .
- (81) البيت له في : شعره - أبو فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (١٩٥ هـ) - تحقيق : الدكتور غلي ناصر غالب - مطبوعات مجلة العرب - الرياض - ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، ٦٨ .
- (82) ينظر : شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ هـ) - تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت ١٤٩ .
- (83) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٤ .
- (84) ينظر : أوضح المسالك ٥٤ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ٢ / ٥٩ .
- (85) البيت له في : ديوانه - جمع وتحقيق : محمد خير البقاعي - قدم له شاكر الفحام - دار قتيبة - دمشق - ١٩٨١ م ، ٤٨ .
- (86) ينظر : أوضح المسالك ٥٩ .
- (87) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٨ ، ٢ / ٣٢٨ .
- (88) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٥ .
- (89) ينظر : الأشباه والنظائر ٢ / ٥٩ .
- (90) حواشي الأطراف ٤٦ .
- (91) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٧ .
- (92) سورة الأحزاب ٢٥ .
- (93) حاشية يس ١ / ٤٦ .
- (94) سورة النساء ٧٩ .
- (95) ينظر : الكتاب ١ / ٣٨ ، ٤١ ، ٩٢ ، ٢ / ٢٦ ، ١٧٥ ، ٣١٦ ، ٤ / ٢٢٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٢٩ ، والأصول في النحو ٢ / ٢٧٠ .
- (96) البيت له في : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤١ .
- (97) ينظر : الأصول في النحو ١ / ١١٨ ، ٥٠٣ .
- (98) الجنى الداني في حروف المعاني - بدر الدين المرادي (٧٤٩ هـ) - تحقيق : طه محسن - مطبعة دار الكتب - جامعة الموصل - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ١١١ ، وينظر : معاني الحروف ٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ٤٢٩ .
- (99) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٧ .



- (100) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٥ .
- (101) ينظر : الأصول في النحو ١ / ١١٨ .
- (102) ينظر : المفصل في العربية – أبو القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ) – تحقيق : الدكتور علي بو ملح – دار ومكتبة الهلال – بيروت – ط١ / ١٩٩٣ م ٣٨١ ، وشرح المفصل ٧ / ١٤٧ ، والجنى الداني ١٠٩ ، ١١٠ .
- (103) وافق الفراء في قوله الثاني ما عليه أكثر النحويين من أن الزيادة في الفاعل . ينظر : معاني القرآن ١١٩ / ٢ .
- (104) ينظر : الجنى الداني ١٠٩ .
- (105) المصدر نفسه ١١٠ .
- (106) في المطبوع (بأنه) ، والصواب ما أثبتته .
- (107) مغني اللبيب ١ / ٢٠٧ .
- (108) البيت له في : ديوانه – شرح : راجي الأسمر – دار الكتاب العربي – بيروت – ط ١ / ١٩٩٢ م ، ٢٦٣ .
- (109) المقتصد في شرح الإيضاح – عبد القاهر الجرجاني (٤٧٠هـ) – تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان – المطبعة الوطنية – عمان – ١٩٨٢ م ٣٩٥ / ١ .
- (110) ينظر : أمالي ابن الحاجب – أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن الحاجب (٦٤٦هـ) – تحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قباوة – دار الجيل – بيروت ، ودار عمار – عمان – ١٩٨٩ م ٤٥٥ / ١ .
- (111) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ٤٦٧ .
- (112) ينظر : أوضح المسالك ١٨٠ .
- (113) سورة البقرة ١٩٥ .
- (114) سورة مريم ٢٥ .
- (115) الكشف ١١٧ .
- (116) ينظر : المصدر نفسه .
- (117) سورة المؤمنين ٢٠ .
- (118) البيت له في : ديوانه – تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي – المكتب الإسلامي – بيروت – ط ٢ / ١٩٨٣ م ، ٤٨ .
- (119) البيت لرجل من بني الحارث في : لسان العرب (خرف) .
- (120) سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٤ – ١٣٥ .
- (121) البيت له في : ديوان الهذليين ١ / ٥١ وفيه رواية .
- (122) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٤ .
- (123) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ .

- (124) البيت له في : ديوانه — دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني — منشورات مكتبة النهضة — بغداد — ط ١ / ١٩٦٦م ، ٢٨٩ .
- (125) ينظر : المقرب ٢٢٣ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني — أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢ هـ) — تحقيق : أحمد محمد الخراط — مطبعة زيد بن ثابت دمشق — ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥م ، ١٤٩ ، والجنى الداني ٥٢ .
- (126) ينظر : مجالس ثعلب ١٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ — ١٣٦ .
- (127) البيت له في : جمهرة الأمثال — أبو هلال العسكري — دار الفكر — بيروت — ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨م ، ١٤٧ / ٢ .
- (128) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٦ .
- (129) البيت له في : ملحق شعره — تحقيق : عبد العزيز رباح — المكتب الإسلامي — بيروت — ط ١ / ١٩٦٤ ، ٢١٦ .
- (130) ينظر : خزانة الأدب ٤ / ١٩٥ .
- (131) سورة العلق ١٤ .
- (132) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٦٣ .
- (133) سورة الأنعام ١١٧ .
- (134) سورة القلم ٧ .
- (135) سورة الأنعام ١١٦ .
- (136) ينظر : درة التنزيل ١٢٨ — ١٢٩ .
- (137) سورة العلق ١٤ .
- (138) معاني النحو ٣ / ٣٢ ، وينظر مواضع الرد على الزيادة في الأفعال الأخرى في: المصدر نفسه ٣ / ٣٣ .
- (139) البيت له في : خزانة الأدب ١٠ / ١٣٧ .
- (140) البيت مجهول القائل في : الجنى الداني ١١٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٧ .
- (141) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٦ — ١١٧ ، والجنى الداني ١١٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٧ — ٢١٨ .
- (142) ينظر : شرح الرضي ١ / ٢٦٨ .
- (143) مغني اللبيب ١ / ٢١٨ ، وينظر : الجنى الداني ١١٦ .
- (144) (من) ساقطة في المطبوع ، والصواب ما أثبتته .
- (145) مغني اللبيب ١ / ٢١٨ .
- (146) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ — ابن مالك (٦٧٢ هـ) — تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري — مطبعة العاني — بغداد — ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧م ٥٦١ .
- (147) ينظر : الجنى الداني ١١٦ .
- (148) معاني النحو ٣ / ٣١ .



- (149) البيت له في : ديوانه — صنعة : نوري حمودي القيسي — مطبعة الجمهورية بغداد — ١٣٩٠ هـ —
١٩٧٠ م ، ٢١ .
- (150) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٦ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٣٢ .
- (151) سبق تخريجه .
- (152) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ .
- (153) سبق تخريجه .
- (154) ينظر : فقه اللغة وسر العربية ٣٢٠ — ٣٢١ .
- (155) ينظر : تأويل مشكل القرآن — ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) — تحقيق : السيد أحمد صقر — دار إحياء
الكتب العربية — مصر ٥٧٥ ، ورفص المبانى ١١٥ ، والبحر المحيط — أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)
— دار الفكر — بيروت — ط٢ / ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م ، نسخة مصورة عن نسخة السلطان عبد الحفيظ
سلطان المغرب ٨ / ٤٤٢ ، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن — الدكتور : محمد حسن عواد — مطبعة
الشرق — عمان — ط١ / ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م ٣٦ .
- (156) سورة الإنسان ٦ .
- (157) سورة المائدة ٦ .
- (158) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٦٨ .
- (159) المصدر نفسه ١ / ٦٩ .
- (160) سورة العلق ١٤ .
- (161) سورة النور ٢٥ .
- (162) البيت له في : ديوانه — تحقيق : سيد حنفي حسنين — دار المعارف — مصر — ١٩٧٧ م ، ١٠٧ .
- (163) ينظر : فقه اللغة وسر العربية — أبو منصور الثعالبي (٤٣٠هـ) — تحقيق : مصطفى السقا وجماعته
مطبعة مصطفى البابي الحلبي — مصر — ط٢ / ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م ٣٢١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح
١ / ٦٠٣ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٢٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٣ ،
وللجرجاني تعليق لطيف على كلام الفارسي في : المقتصد ١ / ٦٠٣ .
- (164) ينظر : أبو بكر الزبيدي ١١١ ، نقلاً عن : الموضح مخ ١٥ .
- (165) ينظر : المصدر نفسه ٢٢٣ ، نقلاً عن : الموضح مخ ١٠ .
- (166) الأصول في النحو ١ / ٨٨ .
- (167) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١١٣ .
- (168) سبق تخريجه .
- (169) شرح التصريح ١ / ١٥٦ .
- (170) المصدر نفسه ، والموضع نفسه .